

المجموع

وجناية المجنون مضمونة في ماله وإن كان الزوج نائما فاستدخلت المرأة ذكره فإن قلنا الكفارة عنه دونها فلا شيء عليه وإن قلنا عنهما لم يلزمه كفارة لأنه لم يفطر ويجب عليها أن تكفر ولا يتحمل الزوج لأنه لم يكن من جهته فعل وإن زني بها في رمضان فإن قلنا إن الكفارة عنه دونها وجبت عليه كفارة وإن قلنا عنه وعنهما وجب عليهما كفارتان ولا يتحمل الرجل كفارتها لأن الكفارة إنما تتحمل بالملك ولا ملك ههنا الشرح حديث أبي هريرة رضي الله عنه سيق بيانه قريبا وأما الكفارة فأصلها من الكفر بفتح الكاف وهو الستر لأنها تستر الذنب وتذهب به هذا أصلها ثم استعملت فيما وجد فيه صورة مخالفة أو انتهاك وإن لم يكن فيه إثم كالقاتل خطأ وغيره وأما قولهم عتق رقبة فقال الأزهري إنما قيل لمن أعتق نسمة أعتق رقبه وفك رقبة فخصت الرقبة دون بقية الأعضاء لأن حكم السيد وملكه كالحبل في رقبة العبد وكالغل المانع له من الخروج عنه فإذا أعتق فكأنه أطلق من ذلك وسيأتي تهذيب العتق في بابه إن شاء الله تعالى وقوله في الكتاب بعرق تمر هو بفتح العين والراء ويقال أيضا بإسكان الراء والصحيح المشهور فتحها ويقال له أيضا المكمل بكسر الميم وفتح التاء المثناة فوق والزنبيل بكسر الزاي والزنبيل بفتحها والقفة والسفيفة بفتح السين المهملة وبفاء مكررة وكله اسم لهذا الوعاء المعروف ليس لسعته قدر مضبوط بل قد يصغر ويكبر ولهذا قال في الحديث في الكتاب وهو رواية أبي داود فيه خمسة عشر صاعا وقوله ما بين لابتي المدينة يعني حرتيها والحره هي الأرض المكبسة حجارة سوداء ويقال لها لابة ولوبة ونوبة بالنون وقد أوضحته في التهذيب وقوله حتى بدت أنيابه وفي بعض نسخ المذهب نواجهه وكلاهما ثابت في الحديث الصحيح والنواجز هي الأنياب هذا هو الصحيح في اللغة وهو متعين هنا جمعا بين الروایتين ويقال هي الأضراس وهي بالذال المعجمة وقول المصنف وإن كانت أمة وقلنا إن الأمة لا تملك المال فهي من أهل الصوم ولا يجرء عنها العتق وإن قلنا إنها تملك أجزأ عنها العتق هكذا يقع في كثير من النسخ ولا يجرء عنها العتق وفي أكثر النسخ ولا يجب والأول أصوب والله تعالى أعلم أما أحكام الفصل فقال الشافعي والأصحاب رحمهم الله تعالى هذه الكفارة مرتبة ككفارة الظهار فيجب عتق رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام